مضامين التجارة في مناقشات المجلس النيابي
(١٩٢٥-١٩٣٩)

الاستاذ الدكتور
حيدر غانم عبد الحسن
جامعة الكوفة - كلية الآداب

المدرس المساعد
سارة احمد جبر العبودي

مضامين التجارة في مناقشات المجلس النيابي (١٩٢٥-١٩٣٩).

The implications of trade in parliamentary discussions (1925-1939).

الاستاذ الدكتور
حيدر غانم عبد الحسن
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب
Professor Dr.
Haider Ghanem Abd AL- Hassan
College of Arts-University of Kufa
www.haideralmtawq@gmail.com

المدرس المساعد
سارة احمد جبر العبودي
Sara Ahmed Jabr AI-aboudi
Lya366127@gmail.com

الملخص:

يتناول البحث دراسة موقف المجلس النيابي كونه ممثل الشعب من طبيعة النظام التجاري الذي يعد اهم الانظمة الاقتصادية في العراق عام ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٣٩ نظرا لوفاة الملك غازي و دخول تاريخ العراق في مرحلة جديدة و هي اقتراب العالم من حرب كونية ثانية لتبدأ مرحلة تاريخية جديدة لها سماتها الخاصة ، ثبت ان المجلس النيابي العراقي قد اولى النشاط التجاري حيزاً مهما من اهتمامه بتخصيصه اكثر من(٦٠) جلسة من مجموع جلساته البالغة(٧٩٦) جلسة خلال السنوات ١٩٢٥-١٩٣٩ اي حوالي(٧,٥٣%) ناقش فيها اغلب جوانب النشاط التجاري لذلك يمكننا القول بأن اطروحات النواب كانت شاملة فضلاً عن انها كانت موضوعية اذ تجاوزت حدود الطعن الى تقديم الحلول الناجعة.

الكلمات المفتاحية: المنهاج الوزاري، التجارة العراقية، الميزان التجاري.

Abstract

The research deals with studying the position of the Parliament, being the representative of the people, regarding the nature of the commercial system, which is considered the most important economic system in Iraq in 1925 until 1939, due to the death of King Ghazi and the entry of Iraq's history into a new phase, which is the world approaching a second global war ,to begin a new historical phase with its own characteristics ،In particular, it has been proven that the Iraqi Parliament gave commercial activity an important part of its attention by allocating more than(60) sessions out of its total sessions amounting to(796)sessions during the years 1925-1939,that is about(7.53%)in which most aspects of commercial activity were discussed،Therefore we can say that theses Therepresentatives were

Keywords: Ministerial curriculum, Iraqi trade, trade balance.

comprehensive as well as objective, going beyond the limits of appeal to providing effective solutions.

التجارة في منهاج الوزارات العراقية:

اتضح من خلال متابعة برامج الحكومات العراقية ان موضوع التجارة سواء كانت الخارجية او الداخلية قد غاب عن مضامينها اذ لم نجد الا النزر القليل عن موضوع التجارة لعدد معين و بسيط من مجموع الوزارات العراقية خلال سنوات البحث(١٩٢٥-١٩٣٩) و البالغة تسع وزارات من اصل تسعة عشر وزارة اذ اشارت وزارة عبد المحسن السعدون الثانية في برنامجها الحكومي الى تحسين التجارة من خلال معالجة الكساد الحاصل في الاسواق التجارية، وصرح رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون اثناء عرضه لمنهاج وزارتهُ " **ان الوزارة تسعى الى الاهتمام التام بأقتصاديات ومن ضمنها الامور التجارية**"(١).

اكدت من جانبها وزارة جعفر العسكري الثانية في برنامجها الحكومي على سعيها الجاد بتحسين التجارة (و ذلك من خلال تسهيل المشاريع التي من شأنها ان تساعد على نمو المصنوعات والانتاجات الوطنية، والترغيب في استعمالها، و اتخاذ الوسائل اللازمة لقيام الوطنين بكل ما تحتاجه البلاد من الاعمال و الصناعات و تحسين طرق التجارة)(٢) .

اشارت وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة ايضاً في منهاجها الحكومي الى ضرورة صيانه المنتوجات الوطنية بالصورة التي تسهل تصديرها الى البلاد الاجنبية واتخاذ كل ما من شأنه لتسهيل التجارة (من خلال استخدام الالات و الماكنات الحديثة و تخفيض الرسوم المفروضة على استيرادها ، و التشويق على زراعة القطن و الحبوب ليم تصدريها الى البلدان الاخرى بكميات أكبر) وتقدمها بما ينعكس بصورة ايجابية على الواقع الاقتصادي العراقي و تحسين اوضاع الاهالي بالحد من استخدام السلع الاجنبية (٣)

.

اعتزمت وزارة توفيق السويدي الاولى الى انتهاج خطة عملية مثمرة من شأنها رفع المستوى الاقتصادي لتحسين الجانب التجاري و اكد رئيس الوزراء توفيق السويدي اثناء عرضه لمنهاج الوزارة قائلاً " **ان من جملة وظائف الوزارة تحسين المنتوجات الوطنية كالتبغ ، والقطن، والتمر وتشجيع اصدارها وتامين رواجها في الاسواق الاجنبية**"(٤).

اكدت وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة على "**تشجيع الزراع على اعمار الاراضي بتشريع يضمن حقوقهم و يعين واجباتهم ...**

لمساعدة و انعاش التجار عن طريق عقد اتفاقيات تجارية مع البلدان الاخرى... فقد تنازلت اسعار المنتوجات مما تعذر علينا اصدارها و تضاءلت مقدرة البلاد على الاستيراد فتناقصت بذلك الامر ايرادات الدولة وامسى الموقف يتطلب المعالجة السريعة"، وكذلك الامر بالنسبة لوزارتي ناجي شوكت و علي جودت الايوبي اللتان اكدتا على ضرورة ايجاد اسواق ملائمه لتصريف المحاصيل الزراعية و المنتجات المحلية وتسهيل اصدارها الى البلدان الاخرى(٥).

اهتمت وزارة ياسين الهاشمي الثانية بصورة واضحة في منهاجها الحكومي بالواقع التجاري للعراق فقد عمدت الى اعداد تشريع يخول الحكومة العراقية حق مبادلة المنتجات العراقية بالصادرات الاجنبية، والاشراف على المتاجرة بموارد البلاد وتنظيم شؤون التجارة(٦) ، و اكدت وزارة جميل المدفعي الرابعة في برنامجها الحكومي على معالجة التدهور الذي حدث في التجارة العراقية فقد "**اوعزت الى المصرف الزراعي- الصناعي ان يدخل السوق كمشتري لتلافي التدهور او الازمة التي حدثت في القطن فدخل المصرف السوق دخولاً فنياً تجارياً بصورة اوقفت تكدس القطن بأيدي التجار**"(٧)، وهذا ما ذهبت اليه وزارة نوري السعيد الثالثة (٨).

<u>شؤون التجارة في مناقشات النواب:</u>

قدمت الحكومة العراقية لائحة قانون غرف التجارة رقم ( ) لسنه (١٩٢٦) الى المجلس النيابي الذي طلب بدوره احالتها الى لجنة الامور الاقتصادية التي نظرت فيها مؤكدة ان الاسباب الموجبة لهذه اللائحة هي ان القانون النافذ في البلاد هو قانون (الغرف التجارية الانكليزية) الذي سنته الحكومة البريطانية من دون ان تعمل (بريطانيا) على تأليف الغرف التجارية كما في بلادها والدليل على ذلك ان مع وجود قانون (الجمعيات و التجارة و الصناعة العثماني) و الجهود التي بذلتها الحكومة لتأليف غرف زراعيه لم تنجح اذا لم يكن الشعب قد تعلم على الجمعيات مباشرة ولم يحصل نتيجة من ترك الحرية لهم فقط بل يقتضي تشجيع وتشويق الحكومة لهم(٩).

طالب النائب ساسون حسقيل (بغداد) في السياق ذاته ان يكون لغرف التجارة العراقية الحق في تمثيل التجار و ان تمنح صلاحية مراجعة جميع الدوائر الحكومية دون فرض قيود معية (١٠)، و استمر النواب في انتقاد القوانين التجارية النافذة في البلاد اذ بين النائب نعيم زلخة (بغداد) ان قانون التجارة النافذ الان قد انتهت قواه وليس من شأنه ان يأتي بفائدة لسلامة التجارة العراقية(١١).

شاطر وزير العدلية رؤوف الجادرجي النواب في ما تفضلوا به في تعقيبه على مداخلاتهم اذ قال

"**ان الدولة العراقية الفتية بحاجة الى قوانين تجارية عصرية تلائم الحاجات الحالية و تنفيذا لذلك سعت الحكومة العراقية الى اصلاح قانون التجارة الذي امسى ناقصا لانه اقتبس من القانون الفرنسي و الان لم يفِ بالغرض و يحتاج الى اضافات اساسية توافق روح الرقي و سيتم تعديله بصورة تدريجية و هذا الاصلاح ضروري اذا كنا نود الدخول في المناسبات مع الامم الراقية و اتباع مناهجهم في سبيل التقدم ، و سيتم هذا العمل في السنين المقبلة**"، رد النائب احمد الداود(بغداد) على وزير العدلية متهكماً بقوله "**أمتلات هذه القاعة من وعود وزراء العدلية فكلما جاءنا وزير يقول سوف نعمل كذا و كذا من دون فعل اي شئ**"[١٢] .

نتج عن استقرار اوضاع البلاد تقدم ملحوظٌ في انشطة التجارة التي امست العاصمة (بغداد) مركزاً لها اذ اخذت السلع الاجنبية المستوردة تنهال عليها لتصدريها الى معظم الالوية العراقية، في الوقت الذي اخذت فيه منتجات الالوية العراقية وفي مقدمتها لواء (الموصل) بتزويد معظم الالوية العراقية بكل ما تحتاج من(الحبوب والاصواف والجلود والمصارين)، ولحماية هذا المنبع المحلي شرعت الحكومة العراقية لائحة قانون ضريبه الدخل رقم (52) لسنه (١٩٢٧) لتشجيع المنتجين ولصيانه التجارة الوطنية والتي ذكر في قسم من نصوصها اعفاء اصحاب المعامل من ضريبة الدخل لمدة اربع سنوات، و منع افشاء المعلومات التي تؤثر في أمور التجار والشركات والتي قد يطلع عليها الغير اثناء تنفيذ هذا القانون[١٣].

صرح وزير المالية يوسف غنيمة عند مناقشة النواب للميزانية العامة لسنة(١٩٢٨) ان المشاريع الاقتصادية و تجارة الصادرات تضررت كثيراً نتيجة ما اصاب البلاد من بوار المحاصيل الزراعية و هبوط اسعارها هبوطاً لا مثيل له و لابد من الاشارة الى كارثة تجارة (التمور)[١٤] و ما لحق بأربابها من الخسران ، مشيراً الى ان كيان البلاد التجاري يسير سيراً حسناً و ان ارتفاع اسعار (الشعير) الدليل الواضح على ما اخرجته البلاد الى الخارج من (الشعير) ومما لاشك فيه ان في ايام الموسم يحدث بعض الارتخاء في الاسعار ،بيد ان بعد ذلك ترتفع الاسعار عندما يزداد الطلب[١٥] .

احتلت الحبوب العراقية مكان الصدارة في صادرات العراق اذ بلغت قيمة الحبوب المصدرة سنة (١٩٣٩) مليوناً وخمسة عشر الف دينار، اما القطن فكانت قيمته (١٢٢،٠٠٠)دينار ، الا ان التبعية السياسية للنظام السياسي البريطاني ساهم لغاية سنة(١٩٣٩) في عدم ايجاد اسس سليمة لسياسة العراق الخارجية وكان اثر ذلك بارزا في تردي

اقتصاد العراق ، اذ ان البريطانيين كانوا يرون ذلك يشكل خطر على مصالحهم[١٦].

اكد النائب عبد المهدي (المنتفك) ان قانون تنظيم تجارة الحبوب رقم(٣٢) لسنة (١٩٣٩)[١٧] قد فرض ضريبة على الانتاج والان اخذت هذه الضريبة تستوفي لحساب تنظيم الحبوب وتصديرها مستفهماً عن الاعمال التي اتخذت الى الان والمنصوص عليها في هذا القانون ، اذ بين وزير المالية رستم حيدر ان قانون تنظيم تجاره الحبوب لم يمضِ وقتٌ طويلاٌ على اصدارة و بدأت وزارة المالية تجبي (١%) فضلاً عن ما كانت تجبية من ضرائب الاستهلاك والا الى الان لم تجمع شيئا يذكر وذلك بسبب حداثت القانون اذ لم يمضِ الا بضعة اسابيع على اصدارة[١٨].

عمدت الحكومة العراقية في سنة(١٩٣٣) الى تأسيس جمعية التمور لتحسين تجارة (التمور) والاشراف على اسعارها وعدم التلاعب بها، الا انها اخفقت في تحقيق الهدف الذي اسست لأجله، مما اثار النواب[١٩] مؤكدين ان (التمور) مرتبطة بالواقع الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً، اذ انتقد النائب محمد سعيد عبد الواحد (البصرة) جمعية (التمور) موضحاً انها كانت تسعى الى تحقيق منافع شخصية على حساب الفلاحين ، ولم تقم بأي خدمة واضحة في مجال (التمور) ، مطالباً الحكومة بضرورة معالجة قضية (التمور) بصورة مستعجلة، اذ استجابت الحكومة لمطالب النواب بتشريع مرسوم جمعية التمور (٦) لسنة (١٩٣٩) ، اذ رحب النائب عبد القادر السياب (البصرة) بهذا المرسوم موضحاً "**ان سياسة التلاعب بتجارة (التمور) وعدم وجود قوانين رادعة لمن يسعى لذلك امسينا لا نؤمن بتطبيق العدالة ، فأن التجار في السنوات الاخيرة قد تكبدوا خسائر كثيرة اثقلت كواهلهم ، و نتأمل ان يكون هذا المرسوم كافلاً لصيانة تجارة (التمور) و الضرب بيد من حديد على المتلاعبين بهذه التجارة**"[٢٠].

علق وزير الخارجية عبد الله الدملوجي موضحاً فيما يخص المسائل التجاريه التي لها شان عظيم باقتصاديات البلاد وبالاخص (التمور) اذا ان مسألة (التمور) من المسائل التي يجب ان ننظرها بعين الاعتبار والاهتمام اذ ان العراق يصدر مقدارا وافرا من (التمور) الى (تركيا) ويمكن القول ان اهم ما يصدره العراق من المنتوجات هو (التمور) ولما كانت (التمور) في الوقت الحاضر في (تركيا) حسب التعريفة المعتادة تهم كثيرا رات وزاره الخارجية ان تحيل هذه المسألة الى وزاره المالية لتمحيصها تمحيصا دقيقا[٢١].

طالبَ النائب احمد الوهاب (كربلاء) في السياق ذاته عن تخفيض رسوم (التمور) لانها و على حد قوله مجحفة وزائده ، و استرحم كذلك النائب حامد النقيب (البصرة) من وزير

المالية رستم حيدر تطوير وتسهيل عمليه التصدير و اعفاء صناديق التمور من رسم الكمرك لان هذه الصناديق تأتي فارغه لاجل كبس (التمور) فيها، وهنا اكد وزير المالية رستم حيدر للمجلس ان الحكومة قد خفضت رسوم (التمور) بمقدار خمسة لكوك متعهداً ايضاً بالنظر بطلب تخفيض رسم صناديق كبس التمور[٢٢].

استفهم النائب عبد المهدي (المنتفك) من وزارة جميل المدفعي الرابعة عند عرض منهاجها الحكومي عن التدابير التي اتخذتها لاجل ترويج هذا المورد المهم وهو(التمر) مؤكدا " **انه يجلب الكثير من الفوائد للبلاد و من الضروري ايجاد اسواق تروج فيها هذه البضاعة**"، اذ اوضح وزير المالية ابراهيم كمال في تعقيبه على مداخلة النائب "**ان الحكومة ساعية في تشجيع انتاج التمور و انقاذ اسعارها من التدهور الا ان ذلك يتطلب وقتاً كثيراً**"[٢٣].احتلت (التمور) العراقية المرتبة الاولى في صادرات العراق خلال السنوات (١٩٣٢-١٩٣٩)، اذ بلغت قيمه التمور المصدرة (٩٦٣،٠٠٠) دينار، الا ان التبعية السياسية للنظام السياسي البريطاني ساهم لغاية سنة(١٩٣٩) في عدم ايجاد اسس سليمة لسياسة العراق الخارجية و كان اثر ذلك بارزا في تردي اقتصاد العراق ، اذ ان البريطانيون كانوا يرون ذلك يشكل خطر على مصالحهم[٢٤].

شرعت الحكومة العراقية لائحة قانون التعرفة الكمركية رقم(٣٠) لسنة(١٩٢٨) لاعفاء المكائن و الالات الميكانيكية من التعرفة الكمركية تشجيعاً منها للتجارة العراقية، وطلب وزير المالية يوسف غنيمة الاستعجال في المذاكرة على هذه اللائحة مسوغاً طلبه بقوله " **ان ما قد يطرأ على الاسواق من المضاربات التجارية و ارتفاع الاسعار الامر الذي يضر قسماً من التجار ويربح منه قسم اخر وقد جرت العادة في هذا المجلس ان تجري المذاكرة في مثل هذه اللوائح بصورة مستعجلة اتقاء لما يقع من هذا التأخير**"، وايده في ذلك النائبين محمد جعفر ابو التمن(بغداد) و رشيد عالي الكيلاني(الكوت) مؤكدين ان مما لا ينكر ما للتأثير التجاري على لائحة الرسوم الكمركية لو تأخرت وانه امر معقول بما فيه من التغيير و التبديل يجب الاستعجال[٢٥].

طالب النائب محمد رضا الشبيبي من وزير المالية في تعليقه على تلك اللائحة ان يبين بالارقام ما تخسره مالية البلاد من هذا الخفض و الاعفاء، واكد وزير المالية يوسف غنيمه في تعقيبه على مداخلة النائب ان اللوائح المذكورة اعلاه اوجدتها الحاجة الاقتصادية و المالية تحسن موارد الدولة المالية و التي تقدمت بها الحكومة الى المجلس العالي ولم تخُسر مالية البلاد شيئا لأنها اعفت بعض الرسوم و زادت الرسوم على التتن الاجنبي الوارد لعراق من(٦

روبية–٨،٦ انات) عن كل كيلو وهذه الزيادة تسد النقص الحاصل فالوزارة لأجل ان تدعم تجاره (التتن) وتوسع انتشاره الى الخارج وبذلك تنشيط حركه النقل في البلاد والحركة التجارية ، وعمدت الى زيادة الرسوم على التتن الاجنبي ازداد رسم التتن المحلي انه واحده على كيلو وهذا بدوره يقلل استعمال التتن الاجنبي ويكثر استعمال التتن المحلي[٢٦].

رفض عدد من النواب[٢٧] زيادة رسوم (التتن) مؤكدين وسوغوا رفضهم ان البلاد قد اثقلتها الضرائب ونتيجة لهذه الضائقات و كثرة الرسوم توقف دولابي التجارة والصناعة وان الحجه المستند عليها بان الواردات الاتية من الخارج اعفيت من بعض الضرائب ولسد النقص يلزم ان تضاف رسوم اخرى على ايرادات البلاد فهذا غير صحيح لان تقدم البلاد يلزم اعفاء حاصلات وصادرات البلاد اكثر من اعفاء الواردات الأجنبية وان وضع رسوم على التتن العراقي يضر بمصلحه العراق ، بيد ان النائبين **محمد** جعفر ابو التمن (بغداد) و ناجي السويدي (بغداد) كانا لهما رأي اخر اذ رحبا بمقترح اللائحة مؤكدين انها ذات اهمية عظيمة لما لها من دور كبير في تنشيط التجارة العراقية و ان قبولها موافق للمصلحة العامة ويشوق التجار العراقيين الى اخراج اموالهم ، موضحين ان قبولها اولى من رفضها[٢٨]. صرح وزير المالية يوسف غنيمة في تعقيبه على مداخلات النواب "**ان الفلاح العراقي لا يتأثر بزيادة الرسوم على التتن لانه غير مكلف بدفعها وصاحب الدكان هو المسؤول ويأخذه عن دفع الرسم وبالنتيجة يدفعة المستهلك وهو الشخص الذي يستعمل هذه المكيفات كما ان الحكومة قد ارفقت بالفلاح فقد اعفت عنه واعطتة الحق باسترجاع الرسم عن ما يرسله من محصوله الى الخارج ان نتيجة الاحصاءات تبين ان كل سنة تزداد نسبة استعمال التتن الاجنبي ويزداد قليلا التتن العراقي وعندنا احصاءات سنة (١٩٢٥)وآنذاك يؤخذ اناتان على الكيلو وهي تبين ان صرفيات التتن في العراق قد زادت من خمسة لكوك وقال اني امل في السنه القادمة ان تجدوا زياده في صرفيات التتن**"[٢٩] .

وجدير بالذكر ان تلك اللائحة من تحد نهائيا من مشكلة الالات المكائن الحديثة التي أثرت على الواقع التجاري نظراً لغلاء اثمانها وعدم مقدرة التجار على اشترائها، و صعوبة ادامتها و المحافظة عليها ، و عدم مقدرة الخبرات الفنية المتوفرة في البلاد على اصلاحها ، فضلاً عن عدم توفر سجلات حكومية تثبت ملكية هذه المكائن ، مما حمل الحكومة على تشريع لائحة اخرى وهي لائحة قانون تسجيل المكائن رقم (٣١) لسنة (١٩٣٩)[٣٠] و بموجب هذا القانون تمكن التجار من ضمان مكائنهم و الالاتهم[٣١].

تركت الازمة الاقتصادية العالمية اثاراً سلبية بالغة على الاقتصاد العراقي لاسيما التي

ستحدث ركوداً تاماً مما دفع المزارعين الى العزوف عن زراعة حقولهم، بل من حصادها وعمودا الى قطع اشجارهم لاستخدامها في الوقود ، بيد ان النائب محمد رضا الشبيبي (بغداد) امتعض من اجراءات الحكومة التي حملت البلاد فوق طاقته من خلال اصدارها مراسيم لا داعي لها على حد تعبيره مثل مرسوم رقم (٥٩) لسنة (١٩٢٧) لاضافة مبالغ الى ميزانية سنة (١٩٢٧) المالية لمكافحة الافات الزراعية مؤكداً " **ان تلك المراسيم تخل بقاعدة السياسة المالية للبلاد وان الافات الزراعية قد خصص لها مبالغ كافية**" [٣٢].

اوضح رئيس الوزراء جعفر العسكري في تعقيبه على مداخلة النائب " **ان الحكومة قد وعدت ان تقتصد في النفقات بقدر ما تتمكن ولكن اذا اهل الخبرة و الاختصاص يرون ضرورة لصرف شيء فالحكومة لا مجبورة على صرفة**" ، وفي السياق ذاته رفض النائب ثابت عبد النور(الموصل) الموافقة على ذلك المرسوم و طالب الحكومة بوضع مراسيم و ميزانية مفيدة مؤكداً " **ان الملاريا لما كانت تفتك بارواح العراقيين كان الاخصائيين يتجولون هنا وهناك ويعملون بغير الاعمال التي اوكلت لهم ، ثم ان كثيراً من الوثائق الصحية تعطى خلافاً للقانون و تسبب سوء سمعة العراق بالخارج ويتضرر التجار بسببها** "[٣٣]، و أوضح وزير المالية يوسف غنيمه ان الحاجة التي دعت الى هذه المراسيم هي عدم احتواء الميزانية العامة على المبالغ التي تحتاجها الدولة في مدة السنة ، و اغلب الدول لها تلك المراسيم او تشريع اخر لتتلافى النفقات التي لم االمكن من وضعها في الميزانية العامة[٣٤].

أكد وزير المالية يوسف غنيمه ان التجارة خلال السنوات (١٩٢٦-١٩٢٩) متوسطة ولا يخفي ان الزراعة المرفق الاقتصادي الاساسي في العراق ولذا ان التجارة تتوقف الى حد كبير على نتيجة الحصاد وكل ما تتأثر به الزراعة يؤثر على التجارة ، مشيراً الى ان من الضروري وضع تشكيلات لتأسيس مؤسسة تجارية اذ ان الحكومة العراقية عندما قررت الغاء وزارة التجارة[٣٥] قررت ان تقوم بها وزارة المالية، و بين النائب ضياء يونس(الموصل) في السياق ذاته ان احداث مؤسسة تجارية له من امر ضروري ، مستغرباً في الوقت نفسه من اجراءات وزارة المالية لتوسعها في احداث تشكيلات غير ضرورية ومن الممكن ان تدمج مع دوائر اخرى[٣٦].

اوضح وزير المالية ياسين الهاشمي لاعضاء المجلس النيابي ان الازمة الاقتصادية قد وجهت ضربة مفاجئة للاقتصاد العراقي ادت بدورها الى ايقاف تصدير البضائع العراقية، و ان صادرات العراق تعتمد بشكل مباشر على الانتاج الزراعي الذي ينعكس ايجابياً على ازهار التجارة و استقرار قيمة الغلال وتمكنت الاسواق العراقية

من الوفاء بتوفير طلباتها الخارجية ، مؤكداً في ختام حديثه "**ان من واجب الحكومة ان تتخذ الحيطة للأمور و ان كان احتمال وقوعها صعباً** " [٣٧].استفسر النائب بهجت زينل (الكوت) في مستهل مناقشته لمنهاج وزارة نوري السعيد الاولى عن الاجراءات التي تسعى الحكومة لانتهاجها لمعالجة الازمة الاقتصادية مؤكدا" **ان الازمة الاقتصادية اخذت بخناق البلاد**"، وعليه اكد وزير المالية رستم حيدر في اجتماع مجلس النواب لدورته الانتخابية الثالثة أن الأزمة الاقتصادية شديدة وتتطلب أن تتخذ الحكومة بعض التدابير لاجل الاحتفاظ بثروة البلاد لعدم تسريبها إلى الخارج ، ومن جملة هذه التدابير هي زيادة الرسوم الكمركية للحيلولة دون ان تأتي البضائع بالسهولة التي كما كانت ترد في الماضي ولكي لا تتمكن من مزاحمة الصنائع الداخلية[٣٨] .

اتخذت الحكومة العراقية اجراءات عدة لمواجهة الازمة الاقتصادية على ضوء ما تقدم به وزير المالية رستم حيدر كان من اهمها سن لائحة قانون تعديل قانون تعريفة الرسوم الكمركية رقم(٣٤) لسنة (١٩٣٠) التي اكد وزير المالية انما اللائحة تتضمن زياده الرسوم الكمركية من(١-١٠%) على جميع المواد التي تستورد من الخارج وهناك مواد اخرى وضع عليها الخمس اي(٢٠%) اكثر مما يؤخذ في الحاضر وان الغاية الاساسية من هذه اللائحة هي تشجيع الاهالي في الداخل الى ان يبتاعوا المواد التي تتنتج داخل البلاد وتخفيف الاقسام التي تستورد من الخارج وحمايه المصنوعات المحلية الى ان يبتاعوا المواد التي تنتج داخل البلاد، وتخفيف الاقسام التي تستورد من الخارج وحماية المصنوعات الوطنية في داخل البلاد[٣٩].

عانى الميزان التجاري العراقي من تفاقم العجز باستمرار نتيجة الزيادة في استيراداته التي كانت تفوق قيمة صادراته، وعليه سارعت الحكومة إلى معالجة هذا الأمر عن طريق تشجيع التصدير وحماية المنتوجات المحلية، فجاء قانون التعريفة الكمركية رقم(١١) لسنة(١٩٣٣) الذي نص على التمييز بين البضائع المستوردة تبعاً لضروراتها ومرحلتها الانتاجية ، فتوسعت قائمة المستوردات المستثناة من الرسوم الكمركية، وفي مقدمتها المواد ذات الطابع الانتاجي الخاصة بالاعمال الزراعية والصناعية لما لها من تأثير على التجارة الخارجية في البلاد، وقد انخفضت الرسوم عليها من(٨-١٢%) [٤٠].

ظهرت رغبة المجلس النيابي في معالجة الازمة الاقتصادية من خلال تقليل استيرادات العراق والاعتماد على السلع الوطنية البديلة للسلع الاجنبية من خلال ما صرح به النائبان ثابت عبد النور (الموصل) و علي جودت (بغداد) لتأييد اللائحة موضوعة البحث مؤكدين ما نصه " **نظراً لما يعانيه البلاد و**

الاهالي من الويلات الاجتماعية والاقتصادية نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية فأن البلاد بحاجة ماسة لمثل هذه اللوائح القانونية" وختما مداخلتهما بالثناء على الحكومة العراقية و وزارة المالية لالتفاتها الى هذه القضية[٤١].

ربطَ المجلس النيابي ازدهار التجارة العراقية بتحسين الواقع الزراعي في العراق و هذا ما صرح النائب عبد المهدي (المنتفك) موضحاً **"ان العراق بلاد زراعية ولم تكن فيه من المرافق التجارية او الاقتصادية ما يعول عليها وانما المرفق الوحيد هو زراعته والزراعة هبطت اسعارها ولم تكن فيها اي ناحيه مثمره ولم تكون هناك اي لائحه او قانون تسد هذه الخسران لذلك امسى العراق اليوم من اولهِ الى اقصاه يعاني هذه الازمه المزارع والتاجر على حدٍ سواء"**[٤٢].

استمرت مناقشات المجلس النيابي للمنهاج الحكومي للوزارات العراقية فيما يتعلق بالجانب التجاري فقد كشفَ النائب رضا الشبيبي (بغداد) لاعضاء المجلس ان المنهاج الحكومي لوزارة ناجي شوكت الاولى لم يتضمن خطه معينه او سياسه اقتصاديه تضمن تحقيق استقلالا اقتصاديا تاما مبيناً ان البلاد في ظروفها الحاضرة تسير سيرا حثيثا الى الفقر والجوع بصورة محسوسة مؤكداً " **ان سجلات بعض سجلات التجار في الدوائر الحكومية مملوءة بالديون من جميع طبقات العراق بفعل كثرة الارباح والفوائد المتراكمة التي عجز المدين عن دفعها فهذه الحالة تستدعي انتباه الحكومة و وجوب وضع خطة معينة لمعالجتها فاذا لم تكن هناك سياسة اقتصادية عملية للدولة لا تكون هناك فائدة من تكثير المشاريع اذا كانت اسواق الدول الاجنبية مسدوده بوجوه حاصلاتنا وسواق بلادنا مفتوحه لمنتوجات البلاد الاجنبية حتى اغرقها وهذا المقصود بالسياسة الاقتصادية**"[٤٣].

لعل من المفيد هنا ان نبين ان عوامل عدة وقفت وراء تفاقم عجز الميزان التجاري اهمها حداثة الدولة العراقية ، و قلة خبرة اجهزتها الحكومية المتخصصة ، و اضمحلال المنتجات الزراعية بفعل الافات الزراعية و الفيضانات لكون الزرعة المورد الاساسي لصادرات العراق خلال السنوات (١٩٢٥-١٩٣٩) ، ففي سنة (١٩٢٦) بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري (٣٩%)، اذ حالت الاسباب المذكورة سابقاً دون تصدير الحبوب العراقية [٤٤]. و للاطلاع على قيمة الصادرات و الواردات و الميزان التجاري خلال السنوات (١٩٢٥-١٩٣٩) ينظر الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

قيم الصادرات و الواردات و الميزان التجاري[٤٥] خلال السنوات (١٩٢٥-١٩٣٩) .

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
(١٩٢٥-١٩٢٦)	٥٠٢٩٥٣٨٣	١٠٥٨٣٠٣٣	٣٩٧١٢٣٥٠ لك روبية
(١٩٢٦-١٩٢٧)	٤٦٠٨٩٢٢٩	٩٨٥٥١٠٥٤	٥٢٤٦١٨٢(-)[٤٦] لك روبية
(١٩٢٧-١٩٢٨)	٦١٧٠٠٩١٦	١٠٨٥١٧٦٨	٥٠٨٤٩١٤٨ لك روبية
(١٩٢٨-١٩٢٩)	٥٥٧٤٠٩٠٧٤	٩٥٠٠٥٥٧٠	٤٦٢٤٠٣٥٠٤ لك روبية
(١٩٢٩-١٩٣٠)	٢٧٣٠٦١٢	٥٣٥٢٣٦٣	٢٦٢١٧٥١- لك روبية
(١٩٣٠-١٩٣١)	٢٧٦٥٦٥١	٤٧٩٦٨٠٧	٢٠٣١١٥٦- لك روبية
(١٩٣١-١٩٣٢)	٢٤٧٧٧٣٩	٦٠٣٧٦٨٣	٣٥٥٩٩٤٤- دينار[٤٧]
(١٩٣٢-١٩٣٣)	٢٤٤٧٣٥٧	٦٠٠٨٠٠٠	٣٥٦٠٦٤٣- دينار
(١٩٣٣-١٩٣٤)	٣٢٨٢٤٧٥	٥٩٩٣٠٠٠	٢٧١٠٥٢٥- دينار
(١٩٣٤-١٩٣٥)	٢٠٨٥٥٦٧٥	٧١٤٦٠٠٠	١٣٧٠٩٦٧٥ دينار
(١٩٣٥-١٩٣٦)	٣٠٤٨٣٦٤٩	٧١٧٧١١٠	٢٣٣٠٦٥٣٩ دينار
(١٩٣٦-١٩٣٧)	٥٥٦٨٧٣٤	٩٥٦٥٩٧٠	٣٩٩٧٢٣٦- دينار
(١٩٣٧-١٩٣٨)	٥٦٨٨٨٣٥	٩٠٣٦١٠٠٤	٨٤٦٧٢١٦٩- دينار
(١٩٣٨-١٩٣٩)	٣٩٠٣٠٠٠	٨٨٢٨٧٠٠٠	٨٤٣٨٤٠٠٠- دينار

كشفت بيانات الجدول اعلاه عدم استقرار الميزان التجاري العراقي وخلال سنوات عدة وقد وقفت عوامل عدة وراء ذلك لعل اهمها في ضوء ما تقدم مشاكل القطاع الزراعي الذي يمثل قوام الاقتصاد العراقي وتداعيات الازمة الاقتصادية العالمية وعدم قدرة الصناعات العراقية (الحرف) على مزاحمة السوق العالمية.

اتخذت الحكومات العراقية أجراءات تعزيزية في هذا الجانب اهمها زيادة الرسوم على البضائع ذات الطابع الاستهلاكي (كالحرير الطبيعي والصناعي) وبنسب تراوحت ما بين (١٠-١٢%) وكانت الخطوة الاكبر في هذه الإجراءات أنها اعفت جميع صادرات المشاريع الصناعية المستفيدة من قانون تشجيع الصناعة رقم (١٤) لسنة (١٩٢٩) من رسوم الصادرات[٤٨].

استفهم النائب ناجي صالح (الديوانية) عن الاجراءات الحكومية لحماية المنتجات العراقية

في السوق العالمية لاسيما بعد قرار الحكومة الهندية على حد قوله مضاعفة الرسوم على الحبوب العراقية، مما سيحمل الثاني على عدم تصدير الحبوب الى الاسواق الهندية ويلحق بالبلاد العراقية افدح الضرر التي تعتمد بشكل مباشر على انتاج الزراعة لاسيما الحبوب[٤٩].

انتقد النائب غياث الدين النقشبندي (الموصل) تأخر الحكومة العراقية لعقد معاهدة تجارية مع الحكومة التركية التي وعدت المجلس بإمضائها، مؤكدا ان واقع البلاد الاقتصادي بات بأمس الحاجة الى عقد معاهدات تجارية مع الدول المجاورة لتخفيف اثار الازمة الاقتصادية[٥٠]، اذ علق وزير الخارجية عبد الله الدملوجي موضحاً ان عقد المعاهدة التجارية مع تركيا لا تزال قيد الدرس وقد احيلت الى اللجنه المالية للنظر فيها كما ان السفارة العراقية في تركيا ليست وظيفتها القيام بعقد المعاهدات وانما قامت بما يجب القيام به اذا ان المركز هو الذي يجب ان يسن مثل هذه المعاهدات ، مؤكداً ان الحكومة مهتمة بها وقريبا تنتهي المسألة [٥١].

استجابة الحكومة العراقية لمناشدات المجلس النيابي المطالبة بتطوير التجارة العراقية و تمثلت تلك الاستجابة بتقديم لائحة عقد معاهدة تجارية مع الدولة التركية في التاسع من كانون الثاني لسنة (١٩٣٢) وتمت الموافقة عليها في العاشر من كانون الثاني لسنة (١٩٣٢) بموافقة (٥١) نائباً من اصل (٥٤) نائب كانوا حاضرين الجلسة[٥٢].

شرعت وزارة ياسين الهاشمي الثانية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري مرسوم التعريفة الكمركية رقم (٢٢) لسنة (١٩٣٦) الذي نص على الزام المستورد العراقي من اليابان ابراز شهادة تصدير اليها بما قيمته (١٥%) من جهة السلع اليابانية المراد استيرادها على أن ترفع هذه النسبة الى(٢٥%) بعد (اذار١٩٣٧) الى (٣٥%) بعد سنة من هذا التاريخ[٥٣] ، لتطبيق قاعدة الاستيراد النسبي[٥٤].

التمسَ النائب ساسون حسقيل(بغداد) "**من الحكومة ان يكون لغرف التجارة الحق في ان تمثل التجار وان يكون لها الحق ايضا في مراجعة جميع دوائر الدولة**"، و في الوقت نفسه استرحم النائب يوسف غنيمه(بغداد) من الحكومة بـ "**عدم أدخال مواد جديدة الى البلاد و العمل على أيجاد أسواق مؤكدا ان الزراعة لها إنتاج والإنتاج يحتاج إلى أسواق خارج العراق فضلاً عن ان الصعوبات الكثيرة عندنا في وسائط النقل لأن شركات النقل تتحكم في رقابنا برفع أسعار النايلون لكي تاخذ منتوجات بلادنا باسعار بخسه جدا**" ،واقترح النائب ابراهيم حييم (بغداد) ان (تبدل مقاييس الطغار بالاطنان)[٥٥]، كما اشار النائب سليم حسون (بغداد) توحيد المكاييل والمقاييس والبدء بالمباشرة بها[٥٦].

ادت بالفعل الغرف التجارية دوراً ملموساً في تقدم التجارة العراقية ، فقد عملت غرفة تجارة (الموصل) منذ تأسيسها سنة(١٩٢٦)على تشجيع تجارة التصدير، وذلك بأزالة العقبات التي تعترض طريقها، ففي سنة(١٩٢٧)أكدت الغرفة على ضرورة وضع رقابة شديدة على معامل تنظيف المصارين، وتحسين طرق تحضيرها، اذ كانت تلقى صادرات المصارين العراقية رواجاً كبيراً وخاصة في الاسواق الامريكية[٥٧].

كشفت غرفة تجارة (الموصل) في تقريرها ان الصادرات الى تركيا ادت الى نقصان ما نسبته(٩٠%) خلال السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الاولى، لأن المناطق التركية المتآخمة للعراق تستورد اغلب هذه البضائع عن طريق الموانئ السورية، لتوفر وسائط النقل مثل سكة حديد (نصيبين) وكذلك التسهيلات الكمركية التي هي ثمرة اتفاقية كمركية بين (سوريا وتركيا)، فأذا اراد تجار الموصل استعادة التجارة مع الجزيرة عليهم ايصال بضائعهم الى (نصيبين) بمبلغ تجاوز تكاليف البضائع المشحونة الى (الاسكندرونة) والمنقولة اليها بالقطارات[٥٨] .

وهذا ما حمل النائب محمد جعفر ابو التمن(بغداد) بمطالبة الحكومة العراقية على تعزيز التواصل مع الدول المجاورة لتشجيع الحركة التجارية وتخفيف وطأة الازمة الاقتصادية العالمية على البلاد [٥٩].

صوت المجلس النيابي بالأجماع بالموافقة على تقرير لجنه الإدارة والسياسة عن لائحة قانون تصديق معاهده التجارة المعقودة بين مملكتي العراق والمانيا في (الرابع من اب ١٩٣٥) و تلاه عبد المهدي المنتفك فقال "**ان افضل ما ينفع البلاد الان هو امثال هذه المعاهدات التي تعقد بين العراق وبين الممالك الأجنبية خاصه وان انتاج العراق في الاوانة الأخيرة امسى في حاله تشابه حاله الحصار وان كل سوق خارجي تهيئه الحكومة لهذه الانتاجات يعود بالفوز الكبير على البلاد خاصه واذا كان كسوق المانيا بالنسبة لحاصلات العراق واعتقد ان حاصلات العراق اذا عملت في المانيا سيكون لها رواج كثير**"[٦٠] .

حاولت الحكومة العراقية الحد من نشاط وكلاء التاج في العراق عندما أصدرت قانون المبايعات الحكومية الخارجية رقم(٦٩) لسنة(١٩٣٥)الذي نص على تأليف لجنة برئاسة احد موظفي وزارة المالية لدراسة مشتريات الوزارات و المؤسسات الحكومية إذا زادت مبالغها على الف دينار، إلا أن هذا النشاط كان محدوداً ولم يقض على خدمات وكلاء التاج[٦١] .

انتقد النائب عبد المهدي (المنتفك) اجراءات الحكومة العراقية ازاء انكماش بريطانيا عن المنتوجات العراقية مؤكدا "**اننا كنا نأمل من الحكومة ان تهيئ للمنتوجات العراقية سوقا رائجة وتباع باغلى الاثمان ولكن للاسف مضت**

الايام وحالة الانتاج لا تزال كما هي والكساد يشمل جميع الاسواق والاسعار في هبوط مستمع وحركة التصدير هادئة مما ادى الى حرماننا من الاسواق التي تصدى اليها وتحكم الشركات تحكم استبداديا لا هوادة فيه و وقوف حكومتنا موقف المتفرج بدليل انها لم تقم بعمل بارز الى الان كل هذا ما جعل البلاد في ضائقة مالية شديدة" ، امتعض وزير المالية رستم حيدر موضحاً "**ان الازمة المالية شملت الخزينة ايضاً وليس فقط الافراد فأرجو من النواب عندما يتقدمون بطلبات ان يتذكروا واردات الدولة محدودة و الاعمال تتوقف على الاموال**".(٦٢)

استفسر النائب رضا الشبيبي(بغداد) عند مناقشة المنهاج الحكومي عن الاسباب الحقيقية التي دفعت بالولايات المتحدة الامريكية العدول اخيراً عن تجارتها (تجارة المصارين) مع العراق ، و اوضح وزير المالية رستم حيدر في تعقيبه على مداخلة النائب ان تجارة (المصارين) حقيقة كانت في سنوات(١٩٢٣-١٩٢٥) من التجارة الرابحة خاصة في الولايات المتحدة الامريكية وذلك لاستعمالها في كبس اللحوم وخلال السنوات(١٩٢٥-١٩٢٧) انتبهت روسيا الى ما في هذه التجارة من الربح سعت بكل الوسائل لتصدير (المصارين) الى الولايات المتحدة الامريكية هذا سببا في عدول الولايات المتحدة الامريكية عن استيراد المصارين العراقية فضلا عن تمكن الصناعة الامريكية من ايجاد واسطة تقوم مقام (المصارين) في كبس اللحوم، اما الاسباب الاخرى هي ان ايران كانت تصدر المصارين الى الولايات المتحدة عن طريق العراق و وجدت طريقاً اخر عن طريق روسيا فاخذت تصدرها الى الولايات المتحدة من خلالها ،فضلاً عن ان (المصارين) العراقية لم تكن حائزة على شهادة فنية تؤكد سلامتها من جميع الامراض(٦٣).

اشار النائب يوسف غنيمه (بغداد) الى ان سبب رفض الحكومة الامريكية لتجارة المصارين هو عدم اخضاع الحيوانات للفحص الطبي مما اضر بالتجارة العراقية ضرراً كبيراً ، و هذا ما حمل الحكومة على تشريع مرسوم رقم (٥٩) لسنة (١٩٢٧) لاضافة مبالغ الى الميزانية العامة سنة (١٩٢٧) لهذا الغرض(٦٤).

استفسر النائب جميل الراوي(الدليم)عما نشرته الصحف العراقية بخصوص استيراد مادة (القير) من الخارج لأجل انشاء الطريق الرابط بين (هيت - الرمادي، الرمادي- بغداد) قائلا "**ما هي الاسباب التي دعت الى جلب القير من الخارج بينما هيت منبع القير**"، اجاب وزير الاشغال والمواصلات عبد المحسن شلاش انه " **قد حصل سوء فهم ولم تجلب الحكومة القير من الخارج وانما جلبت شيئا من الزفت وذلك لان عند التبليط بالقير اخذ ينقلع عن الارض**

لهذا درست الوزارة المسألة و رات ان تستخدم الزفت للتبليط و وجدت انه اكثر مقاومه من القير لمرور العجلات"[٦٥].

استمرت المناقشات حول موضوع (استيراد القير) فقد عاد النائب جميل الراوي (الدليم) ثانية ليوضح لوزير الاشغال و المواصلات بـ"**ان القير نفسه الزفت ولكنه مصفى وان القير موجود لدينا بكثره ولا حاجه لجلبه من الخارج**"، واستجابة لذلك انشأت الحكومة العراقية سنة(١٩٢٨) مصافي عدة في (القياره) و (هيت) واستغنت عن جلب (الزفت) من الخارج[٦٦].

حمل وزير المالية ياسين الهاشمي الحكومة مسؤولية عجز الميزان التجاري نتيجة ارتفاع قيمة الاستيرادات على حساب الصادرات ، موضحا ان البلدان تتجه لاستيراد المنتوجات الاجنبية التي تفتقر اليها في بلادها و هي بحاجة ماسة اليها ، اما الحكومة العراقية تستورد ما يتوفر في البلاد ، اذ عمدت الحكومة العراقية الى استيراد (الرز الهندي) في سنة (١٩٢٨-١٩٢٩) ما يقارب سبعة و نصف لك ربية على الرغم من ان (الرز العراقي) افضل من (الرز الهندي) ،فضلاً عن استيراد المواد الغذائية من الدول المجاورة في حين يوجد بديل لها في الاسواق العراقية [٦٧].

الهوامش

(١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥، الجلسة الرابعة، ٢٣ تموز ١٩٢٥، ص ٦٣؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ص ٥-٩.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٢٧، الجلسة الاولى ، ١تشرين الثاني ١٩٢٧، ص ٨؛ عبد الرزاق الحسني، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل، ص٤٣-٤٤.

(٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الثانية، ٢١ ايار ١٩٢٨، ص ١٢-١٤؛ عبد الرزاق الحسني، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل، ص ٥١-٥٤.

(٤) المصدر نفسه، ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٩، الجلسة الاربعون، ٦ايار ١٩٢٩، ص ٥١٩-٥٢٠.

(٥) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة الاولى ، ٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص ٤؛ عبد الرزاق الحسني، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل، ص٤٣-٤٤.

، ص ٦٠-٦٨.

(٦)المصدر نفسه، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الاولى، ١تشرين الثاني١٩٣٥، ص٧-٨؛ سامي عبد الحافظ القيسي ،المصدر السابق، ص ٢٦٠؛ اسماعيل نوري الربيعي، العراق و الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ قراءة وثائقية في تقارير الملك فيصل الاول و ياسين الهاشمي"، اتحاد الجامعات العربية، مجلة، المجلد٩،(البحرين: جامعة المنامة الاهلية، ٢٠١٢)،ص ٢٤٣-٢٤٥.

(٧) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الاولى ، ٢٣ كانون الاول ١٩٣٧، ص ١؛ المصدر نفسه، الجلسة الثالثة، ٦ تشرين الثاني ١٩٣٧، ص ٢٣.

(٨) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة الاولى، ١ تشرين الاول ١٩٣٩، ص ١-٢.

(٩) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٢٥ ، ملحق الوقائع العراقية، العدد ٦، ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٦، ص٤.

(١٠) لم تحظَ مداخلة النائب باي تعليق من قبل الحكومة. المصدر نفسه، ص٤-٥ .

(١١) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني سنة ١٩٢٧، الجلسة العاشرة، ١٤ايار١٩٢٧، ص١٠٢٤-١٠٢٦.

(١٢) المصدر نفسه ، ص١٠٢٤-١٠٢٦.

(١٣) تضمن القانون ٣١مادة للتفاصيل ينظر: الوقائع العراقية"جريدة"،العدد ٥٥١، ٨حزيران١٩٢٧،ص١٦٨.

(١٤) تعرضت تجارة التمور الى ازمات عدة ابرزها احتكار التمور لخمس سنوات من قبل بعض التجار و الشركات و التلاعب بأسعاره مما ادى الى تدهور تجارته و كسادها . للتفاصيل ينظر : حميد رزاق نعمة الموسوي ، دور نواب البصرة في المجلس النيابي ١٩٢٥-١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة البصرة : كلية الاداب ، ١٩٩٧) ، ص٣١-٣٢.

(١٥) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الثالثة، ٢٦ ايار ١٩٢٨، ص ٢٦-٢٨ .

(١٦) تقرير غرفة تجارة بغداد لسنة١٩٣٦-١٩٣٧، بغداد، ١٩٣٨، ص٤؛عبد العزيز محسن محمد الكعبي، تاريخ تجارة العراق(١٩٥٨-١٩٧٢)،اطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد: كلية التربية/ابن رشد،٢٠١٣)، ص٢٨.

(١٧) تألف القانون من ١٥مادة. للتفاصيل ينظر :الوقائع العراقية "جريدة"، العدد ١٧٢٣، ٨ تموز١٩٣٩، ص ١٢٩.

(١٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩،الجلسة الثالثة ، ٩ تشرين الثاني ١٩٣٩، ص ٣٤.

(١٩) النواب هم : محمد سعيد عبد الواحد (البصرة) ، ابراهيم حييم (بغداد) ، عبد الوهاب محمود (البصرة) ، عبد القادر السياب (البصرة) . حميد رزاق نعمة الموسوي ، المصدر السابق، ص٣٢.

(٢٠) تضمن القانون ٢٦مادة للتفاصيل ينظر: الوقائع العراقية"جريدة"،العدد١٦٩٠، ٣٠اذار١٩٣٩،ص١٠؛ حميد رزاق نعمة الموسوي ، المصدر السابق ، ص ٣٢-٣٣.

(٢١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٠ ، الجلسة الخمسون ، ٣٠ اذار ١٩٣١ ،ص ٧١١-٧١٨.

(٢٢) فرضت الحكومة التركية رسوم باهظة على التمور العراقية التي تدخل بلادها بلغت (٢٤) ليرة تركية عن كل (١٠٠) كيلو من التمور. المصدر نفسه ، ص٧١٨.

(٢٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٣٧،الجلسة الثالثة،٦كانون الثاني١٩٣٨، ص٢٣.

(٢٤) تقرير غرفة تجارة بغداد لسنة١٩٣٦-١٩٣٧،بغداد،١٩٣٨،ص٤؛عبد العزيز محسن محمد الكعبي، المصدر السابق، ص٢٨.

(٢٥) تمت الموافقة بالاكثرية على طلب وزير المالية يوسف غنيمه ونصت اللائحة على جعل رسم الوارد الكمركية١١% على استيراد ماكينات الخياطة والتطريز ،السحابات البخارية... ونسبه ١٥% على المراكب وعربات الركوب والحمل ... ونسبه ٢٠% على السيارات والمراكب ذات الموتور، وتألفت اللائحة من ستة و عشرون مادة .للتفصيل ينظر: محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الثامنة،١٤حزيران١٩٢٨، ص ١٠٦-١١٤.

(٢٦) نصت اللائحة على منح الحق للتجار باسترجاع الرسوم التي دفعت عن التبغ عند اصداره الى الخارج وهذا الرسم نحو٣٥% من قيمه التبغ. محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨،الجلسة الثامنة، ١٤حزيران١٩٢٨ ، ص١٠٦-١٠٨.

(٢٧) النواب هم : معروف علي اصغر جياووك (اربيل) ، عبد المهدي (المنتفك) ، محمود رامز (بغداد) ، ساسون حسقيل (بغداد) ، حمدي الباجةجي (بغداد) ، ضياء الدين يونس (الموصل) . المصدر نفسه ، ص ١١٢ – ١١٨.

(٢٨) المصدر نفسه ،ص ١١٩-١٢١.

(٢٩) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة عشر ، ٩ تموز ١٩٢٨ ، ص٢٤٥.

(٣٠) تألفت اللائحة من١٤مادة و تمت الموافقة عليها بالاكثرية. للتفاصيل ينظر : الوقائع العراقية"جريدة"، العدد١٧٢٣، ٧اب١٩٣٩ ،ص١٢٤.

(٣١) احمد صالح حذية، القوانين الزراعية و سعة الملكيات في لواء الحلة(١٩٣٢–١٩٥٨)، كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية و الانسانية ،مجلة ، (جامعة بابل : كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٦) ، العدد ٣٠، ص ٢٨٢.

(٣٢) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة التاسعة، ٤ كانون الثاني ١٩٢٧، ص٨٩؛ المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الثامنة و العشرون، ١٨اب١٩٢٨ ، ص ٦٢٢–٦٢٦.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٩٠.

(٣٤) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة السابعة ، ١١ حزيران ١٩٢٨، ص٨١.

(٣٥) اسست وزارة التجارة سنة١٩٢٠برئاسة عبد اللطيف باشا المنديل ، ثم الغيت سنة ١٩٢٢ و اعيدت مديرية تابعة لوزارة المالية . للتفاصيل ينظر : عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل،ص ص ٩–٢٦.

(٣٦) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٩ ، الجلسة السابعة و الاربعون، ٢٨ ايار ١٩٢٩، ص٦٢٩–٦٣٥.

(٣٧) د. ك. و، الوحدة الوثائقية، المكتبة الوطنية، بغداد، م. ب. م ، تسلسل٣١١، رقم ١٤١٢، و ١٤، تقرير وزير المالية ياسين الهاشمي عن الحالة الاقتصادية العامة الى رئيس الوزراء ناجي السويدي في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٩، ص ٨٩؛ اسماعيل نوري الربيعي المصدر السابق، ص ٢٤٥.

(٣٨) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٠، الجلسة الرابعة، ٩ تشرين الثاني ١٩٣٠ ، ص٣٦.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٤٠)تضمن القانون ١٣مادةللتفاصيل ينظر: الوقائع العراقية"جريدة"،العدد١٢٤٥، ٢٩نيسان١٩٣٣،ص٤٤؛محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٣٧، الجلسة الثالثة والعشرون،٥حزيران١٩٣٧، ص ٣٣٧.

(٤١) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٠ ، الجلسة الرابعة، ٩ تشرين الثاني ١٩٣٠ ، ص٣٦.، ص٣٨_ ٤٠.

(٤٢)المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة١٩٣٣،الجلسة الثانية، ١٦ آذار ١٩٣٣، ص٥–٧.

(٤٣) المصدر نفسه، ص١٣ ؛ اكد النائب محمد رضا الشبيبي (بغداد) اثناء مذاكرته على المنهاج الحكومي للوزارة المذكورة الذي اكد على تخفيف الوطأة الاقتصادية ان اسواق العالم مقفله او شبه مقفله في وجه منتوجات بلادنا واسعار المنتوجات في حاله من الهبوط فيجب على الوزاره ان تلتفت لهذا الامر . المصدر نفسه ، الجلسة الخامسة ، ٢٧ اذار ١٩٣٣، ، ص ٣٩ .

(٤٤) نادية كاظم جاسم الشمري ، التجارة العراقية ١٩٢١–١٩٥٨ " دراسة تاريخية " ، مركز بابل للدراسات الانسانية ، مجلة ، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠١٦، ص ٢٢٥.

(٤٥) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر عدة منها: محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٢٥،

الجلسة السادسة والأربعون ، ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٥، ص١١.٨، ملحق" الوقائع العراقية"، العدد٣٨٦، ٧كانون ثاني ١٩٢٦؛ المصدر نفسه ، الجلسة الخمسون ، ٥ حزيران ١٩٢٦، ص ٢٢ ، ملحق "الوقائع العراقية"، العدد ٤٦٥، ٩ آب ١٩٢٦؛ المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٦، الجلسة السابعة عشر ،٢٥ اذار١٩٢٧،ص١٢٠١؛ المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٢٧ ، الجلسة الحادية والأربعون ، ٩ايلول١٩٢٨،ص٩٩٢؛ المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٢٨ ، الجلسة السابعة والخمسين، ٩حزيران١٩٢٩،ص٨٤١؛ المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٠، الجلسة الحادية والأربعون، ١٢اذار١٩٣١،ص٥٤١؛ المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣١، الجلسة الأربعون، ٣٠ آذار ١٩٣٢، ص٤٣٢؛ المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة السابعة والعشرون، ٨ حزيران ١٩٣٣، ص٣١٥؛ المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٣، الجلسة الحادية والأربعون، ١٨ نيسان ١٩٣٤،ص٥٤١-٥٤٣؛ المصدر نفسه، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٦، الجلسة الحادية والعشرون، ١٦ كانون الثاني ١٩٣٦،ص٣١٨-٣٢١؛ المصدر نفسه، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٦، الجلسة السابعة والثلاثون،٢٧ شباط ١٩٣٦،ص ٦٥٥-٦٥٧، المصدر نفسه، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الثانية والعشرون، ٣حزيران ١٩٣٧،ص٣٤٦-٣٤٧؛ الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة الرابعة والعشرين، ٣ نيسان ١٩٣٨، ص٢٦٩-٢٧٠؛ عبد العزيز محسن محمد الكعبي، تطور تجارة العراق الخارجية ١٩٣٩-١٩٥٨ " دراسة تاريخية" ، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية : كلية التربية، ٢٠٠٦) ، ص ص ٦-٢١

(٤٦) تشير علامة السالب الى وجود عجز في الميزان اذ ان في تلك السنة تفوقت واردات العراق على صادرتهُ .

(٤٧) حل الدينار العراقي "**أول عملة وطنية تسك للعراق**" محل الروبية الهندية في المعاملات المالية اعتباراً من الأول من نيسان ١٩٣٢. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٣، ص٩٩.

(٤٨)محاضر مجلس النواب ،الدورة الانتخابية الرابعة ،الاجتماع غير الاعتيادي سنة١٩٣٣،الجلسة الثانية عشرة ،(٢٩نيسان ١٩٣٣)، ص٨١١؛ وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣،(بغداد، مطبعة الحكومة،١٩٣٤)،قسم القوانين ، ص١١٤؛ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية السادسة الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الرابعة عشرة ، (٣١كانون الأول١٩٣٥)،ص١٦٨

(٤٩) لم تحظَ مداخلة النائب بأي تعليق من قبل الحكومة . المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٠ ، الجلسة الثامنة والاربعون ، ٢٨ اذار ١٩٣١ ص٦٥٦.

(٥٠) المصدر نفسه ، الجلسة التاسعة و الاربعون، ٢٩ اذار ١٩٣١، ص ٦٨٤ - ٦٨٥.

(٥١) المصدر نفسه، الجلسة الخمسون ، ٣٠ اذار ١٩٣١ ،ص ٧١١-٧١٨.

(٥٢) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣١، الجلسة الثلاثون ، ١٢ اذار ١٩٣٢، ص ٢٢٠-٢٢٢ .

(٥٣) ارتبط صدور هذا النظام بما شهدته اسواق العراق بعد سنة (١٩٣٣) من منافسة حادة بين بريطانيا واليابان في نطاق التجارة الخارجية للعراق، إذ زادت الصادرات اليابانية وأخذت تزيح البضائع البريطانية، مما أدى إلى ارتفاع استيرادات العراق من البضائع اليابانية سنة (١٩٣٥) إلى (٩٣%) . محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي سنة١٩٣٥، لجنة الأمور المالية ،٢١تشرين الثاني١٩٣٥،ص ١-٣.

(٥٤) تعني تحديد قيمة ما يمكن استيراده من اليابان وبين ما يمكن تصديره لها للحد من نسبة المستوردات اليابانية، اذ ان الواردات اليابانية امست تفوق الواردات البريطانية نظرا لسرعة تلبية الصناعات اليابانية للطلبات ،و لسهولة الدفع بسبب نظام العملة العراقية القائمة على اساس الصرف بالباوند الاسترليني . االتفاصيل ينظر : عدنان قحطان ، ازمة التموين في العراق خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية ، https://rasammerkezi.com/estimate-/position/10686

(٥٥) الطغار و الطن وحدات قياسية اذا يساوي الطغار الواحد يساوي ٢٠٠٠كغم، بينما يساوي الطن الواحد ١٠٠٠كغم. للتفاصيل ينظر: ابراهيم سليمان، الاوزان و المقادير،(لبنان: مطبعة صور الحديثة،١٩٦٢)، ص٨١.

(٥٦) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٣٧، الجلسة الثالثة والعشرون، ٥ حزيران ١٩٣٧، ص٣٢٨.

(٥٧) المصدر نفسه ، ص ٣٣٤؛ يوسف رزاق الله غنيمة ، تجارة العراق قديما و حديثا-بحث تاريخي اقتصادي ، (بغداد: مطبعة العراق،١٩٩٢)، ص ١٦٤-١٦٦.

(٥٨) المصدر نفسه ، ص ٣٣٤-٣٣٦.

(٥٩) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة و العشرون، ١٨اب١٩٢٨ ، ص ٦٢٢-٦٢٦.

(٦٠)محاضر مجلس النواب ،الدورة الانتخابية السادسة ،الاجتماع الاعتيادي سنة١٩٣٥، الجلسة الثامنة،٧كانون الاول١٩٣٥، ص٩٤.

(٦١)تضمن القانون١٥مادة للتفاصيل ينظر: الوقائع العراقية"جريدة"،العدد١٤٨٣، ١٣كانون الثاني١٩٣٦،ص٢٢٧؛وكلاء التاج مؤسسة بريطانية مهمتها تزويد المستعمرات البريطانية بكل ما تحتاجه من مكائن و ادوات بريطانية مقابل كلفة محددة، و دفع رواتب الموظفين البريطانيين عوضاً عن الحكومة الدولة العراقية و ربط الاسواق العراقية بالاسواق البريطانية، كان لبريطانيا وكلاء تجاريون في كل من بغداد و البصرة .محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٣٧، الجلسة الثالثة والعشرون، ٥ حزيران ١٩٣٧، ص ٣٣٦ .

(٦٢) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة الثالثة ، ٩ تشرين الثاني ١٩٣٩، ص ٤٠-٤١.

(٦٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٢٧ ،الجلسة الرابعة ، ٢١ كانون الاول ١٩٢٧، ص ٢٤.

(٦٤) المصدر نفسه ، الجلسة التاسعة، ٤ كانون الثاني ١٩٢٨، ص ١١٨.

(٦٥) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة الخامسة عشر، ٩ تموز ١٩٢٨، ص ٢٤٧

(٦٦) المصدر نفسه ، ص٢٤٨.

(٦٧) د. ك. و ، الوحدة الوثائقية ، المكتبة الوطنية، بغداد، م. ب. م ، تسلسل٣١١، رقم ١٤١٢، و ١٤، تقرير وزير المالية ياسين الهاشمي عن الحالة الاقتصادية العامة الى رئيس الوزراء ناجي السويدي في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٩ ، ص ٩١-٩٢.

قائمة المصادر

اولاً// الوثائق المنشورة:

(أ) محاضر مجلس النواب العراقي :

الدورة الانتخابية الأولى:

١. الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥،ملحق "الوقائع العراقية"، الاعداد ٣١٨ ،٢٧ تموز١٩٢٥، العدد٣٨٦، ٧كانون الثاني ١٩٢٦، العدد ٤٦٥، ٩ آب ١٩٢٦.

٢. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦، (بغداد: مطبعة دار السلام، ١٩٢٧).

٣. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، (بغداد: مطبعة دار السلام، ١٩٢٨).

الدورة الانتخابية الثانية:

٤. الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، (بغداد: مطبعة دار السلام، ١٩٢٨).

٥. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٢٩).

٦. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٣٠).

الدورة الانتخابية الثالثة:

٧. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، (بغداد: مطبعة دار السلام، ١٩٣١).

٨. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٣٢).

الدورة الانتخابية الرابعة:

٩. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٣٤).

الدورة الانتخابية السادسة:

١٠. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٣٦).

١١. الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٦، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٣٧).

الدورة الانتخابية السابعة:

١٢. الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٣٧).

الدورة الانتخابية الثامنة:

١٣. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٨، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٣٩).

الدورة الانتخابية التاسعة:

١٤. الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩،(بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٠)

(ب) تقارير اللجان الدائمة :

١٥. تسلسل٣١١، رقم ١٤١٢، و ١٤، تقرير وزير المالية ياسين الهاشمي عن الحالة الاقتصادية العامة ١٩٢٩ .

١٦. تقرير غرفة تجارة بغداد لسنة١٩٣٦-١٩٣٧، بغداد، ١٩٣٨.

(ت) الانظمة و القوانين العراقية:

١٧. وزارة العدلية، مجموعة الانظمة و القوانين، (بغداد: مطبعة الحكومة،١٩٢٧) .

١٨. وزارة العدلية، مجموعة الانظمة والقوانين،(بغداد: مطبعة الحكومة،١٩٢٨).

١٩. وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣،(بغداد، مطبعة الحكومة،١٩٣٤).

٢٠. وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة (١٩٣٩)، (بغداد: مطبعة الحكومة ،١٩٤٠).

(ث) المصادر الوثائقية :

(ا) . العربية

١. الشيخ يوسف كركوش الحلي، تاريخ الحلة،(النجف الأشرف: المكتبة الحيدرية،١٩٦٥)،القسم الأول.

٢. عبد الرزاق الحسني، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل،(بيروت: دار الرافدين،١٩٦٤).

٣. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٧،(بيروت: دار الرافدين،٢٠٠٨)،ج٣.

٤. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط٧،(بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٨) ج ٤.

٥. كوركيس عواد، معجم المؤلفين العراقيين في القرنيين التاسع عشر والعشرين، (بغداد: مطبعة الإرشاد،١٩٦٩) ج٣.

(ب). المعربة

٦. العراق في الوثائق البريطانية لسنة ١٩٣٦، ترجمة وتقديم نجدت فتحي صفوت، (البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣).

ثانياً// المذكرات

١. مذكرات جعفر العسكري ،تحقيق وتقديم نجدت فتحي صفوت،(لندن: دار اللام،١٩٨٩).

٢. ناجي شوكت، مذكرات ناجي شوكت سيرة وذكريات ثمانون عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤،(بغداد: منشورات دار النهضة العربية، ١٩٩٠)،ج١.

ثالثاً// الرسائل و الاطاريح الجامعية:

١. بيداء علاوي الشمخي، يوسف غنيمة ،حياته . نشاطه، رسالة ماجستير،(جامعة بغداد:كلية التربية ابن رشد،٢٠٠٣).

٢. جمعة فرحان عليوي ساجت الخفاجي، علي جودت الايوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٥٨،اطروحة دكتوراه (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد،١٩٩٧).

٣. حميد رزاق نعمة الموسوي، دور نواب البصرة في المجلس النيابي ١٩٢٥-١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة البصرة : كلية الاداب ، ١٩٩٧).

٤. عباس فرحان الزاملي، رستم حيدر ودوره السياسي، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد، ١٩٩٧).

٥. عبد العزيز محسن محمد الكعبي، تاريخ تجارة العراق(١٩٥٨-١٩٧٢)،اطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد: كلية التربية/ابن رشد،٢٠١٣).

رابعاً// المراجع العربية و المعربة:

١. باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث١٨٩٦-١٩٦٩، (بغداد: مطبعة اوفسيت الميناء، ١٩٧٨)، ج١.

٢. حارث يوسف غنيمة، السياسي والأديب يوسف غنيمة،(بغداد:دار الحرية،١٩٩٠).

٣. حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، (بغداد: مكتبة النهضة العربية،١٩٩٠).

٤. حميد المطبعي، أعلام العراق في القرن العشرين، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٥)،ج٢.

٥. سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية، (البصرة: مطبعة الحدأة، ١٩٧٥).

٦. سعاد رؤوف شير علي، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥،مراجعة كمال مظهر احمد، (بغداد: مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٨).

٧. عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى ١٩٣٢،ط٢،(بغداد: مكتبة اليقظة العربية،١٩٨٨).

٨. لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي،(بغداد: دار الحرية، ١٩٨٠).

٩. مير بصري ،أعلام السياسة في تاريخ العراق الحديث،(لندن: دار الحكمة، ٢٠٠٥)، ج١،٢.
١٠. يوسف رزق الله، تجارة العراق قديما وحديثا–بحث تاريخي اقتصادي،(بغداد: مطبعة العراق،١٩٩٢).

خامساً//الصحف و المجلات العراقية و العربية:

١. "العدل"(مجلة)، الحلة، العدد١،آذار١٩٣٨.
٢. احمد صالح حذية، القوانين الزراعية وسعة الملكليات في لواء الحلة(١٩٣٢–١٩٥٨)، كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية "مجلة " ، (جامعة بابل : كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٦) ، العدد ٣٠.
٣. أسماعيل نوري الربيعي ، العراق و الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩–١٩٣٣ " قراءة وثائقية في تقارير الملك فيصل الاول و ياسين الهاشمي"، اتحاد الجامعات العربية للاداب ، مجلة، المجلد التاسع، العدد الاول، (البحرين: جامعة المنامة الاهلية، ٢٠١٢).
٤. نادية كاظم الشمري ، التجارة العراقية ١٩٢١–١٩٥٨ " دراسة تاريخية " ، مركز بابل للدراسات الانسانية ، مجلة ، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠١٦.

سادساً// شبكة المعلومات الدولية:

١. عدنان قحطان، ازمة التموين في العراق خلال الحرب العالمية الثانية١٩٣٩–١٩٤٥،مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية، شبكة المعلومات الدولية، الموقع https://rasammerkezi.com/estimate-position/10686/.

Sources

First // published documents:

A) Minutes of the Iraqi Council of Representatives:

First electoral cycle:

1. The Extraordinary Meeting of ١٩٢٥, "Iraqi Chronicle" supplement, Issue No. ٣١٨, July ٢٧, ١٩٢٥, Issue ٣٨٦, January ٧, ١٩٢٦, Issue No. ٤٦٥, August ٩, ١٩٢٦.
2. The regular meeting of ١٩٢٦, (Baghdad: Dar Al-Salam Press, ١٩٢٧).
3. The regular meeting of ١٩٢٧, (Baghdad: Dar Al Salam Press, ١٩٢٨).

Second electoral cycle:

4. The Extraordinary Meeting of ١٩٢٨, (Baghdad: Dar Al Salam Press, ١٩٢٨).
5. The regular meeting of ١٩٢٨, (Baghdad: Government Press, ١٩٢٩).
6. The regular meeting of ١٩٢٩, (Baghdad: Government Press, ١٩٣٠).

Third electoral cycle:

7. The regular meeting of ١٩٣٠, (Baghdad: Dar Al-Salam Press, ١٩٣١).
8. The regular meeting of ١٩٣١, (Baghdad: Government Press, ١٩٣٢).

Fourth electoral cycle:

9. The regular meeting of ١٩٣٣, (Baghdad: Government Press, ١٩٣٤).

Sixth electoral cycle:

10. The regular meeting of ١٩٣٥, (Baghdad: Government Press, ١٩٣٦).
11. The Extraordinary Meeting of ١٩٣٦, (Baghdad: Government Press, ١٩٣٧).

Seventh electoral cycle:

12. The Extraordinary Meeting of ١٩٣٧, (Baghdad: Government Press, ١٩٣٧).

Eighth electoral cycle:

3. Abd al-Razzaq al-Hasani, Modern Political History of Iraq, ٧th edition, (Beirut: Dar al-Rafidain, ٢٠٠٨), vol. .٣
4. Abd al-Razzaq al-Hasani, History of the Iraqi Ministries, ٧th edition, (Baghdad: House of Cultural Affairs, ١٩٨٨), vol.4.
5. Gorgis Awad, Dictionary of Iraqi Authors in the Nineteenth and Twentieth Centuries, (Baghdad: Al-Irshad Press, ١٩٦٩), vol. .٣

B). Arabized

6. Iraq in the British Documents of ١٩٣٦, translated and presented by Najdat Fathi Safwat, (Basra: Center for Arabian Gulf Studies Publications, ١٩٨٣)

Second: Memoirs

1.Memoirs of Jaafar Al-Askari, edited and presented by Najdat Fathi Safwat, (London: Dar Al-Lam, ١٩٨٩).

2.Naji Shawkat, Naji Shawkat's Memoirs, Biography and Memories of Eighty Years ١٨٩٤-١٩٧٤,(Baghdad: Dar Al-Nahda Al-Arabiya Publications, ١٩٩٠),Part .١

Third// University theses and dissertations:

1.Baydaa Allawi Al-Shamkhi, Youssef Ghanima, His Life - His Activities, Master's Thesis, (University of Baghdad: College of Education Ibn Rushd, ٢٠٠٣).

2.Juma Farhan Aliwi Sajat Al-Khafaji, Ali Jawdat Al-Ayyubi and his role in Iraqi politics until ١٩٥٨, doctoral thesis(University of Baghdad: Ibn Rushd College of Education, ١٩٩٧).

3.Hamid Razzaq Nimah Al-Musawi, The Role of Basra's Representatives in the Parliament ١٩٢٥-١٩٥٨,doctoral thesis,(University of Basra: College of Arts,١٩٩٧).

13. The regular meeting of ١٩٣٨, (Baghdad: Government Press, ١٩٣٩).

Ninth electoral cycle:

14. The Extraordinary Meeting of ١٩٣٩, (Baghdad: Government Press,1940)
15. The regular meeting of ١٩٣٩, (Baghdad: Government Press, ١٩٤٠)

b) Reports of the standing committees:

16. Serial ٣١١, No. ١٤١٢, and ١٤, Report of the Minister of Finance Yassin Al-Hashimi on the General Economic Situation .١٩٢٩
17. Report of the Baghdad Chamber of Commerce for the year ١٩٣٦-١٩٣٧, Baghdad, ١٩٣٨.

c) Iraqi laws and regulations:

18. Ministry of Justice, Collection of Regulations and Laws, (Baghdad: Government Press, ١٩٢٧).
19. Ministry of Justice, Collection of Laws and Regulations, (Baghdad: Government Press, ١٩٢٨)
20. Ministry of Justice, Collection of Laws and Regulations of ١٩٣٣, (Baghdad, Government Press, ١٩٣٤).
21. Ministry of Justice, Collection of Laws and Regulations for the Year (١٩٣٩), (Baghdad: Government Press, .(١٩٤٠

d) Documentary sources:

a . Arabic

1. Sheikh Yusuf Karkush Al-Hilli, History of Hilla, (Al-Najaf Al-Ashraf: Al-Haidariyya Library, ١٩٦٥), first section.
2. Abd al-Razzaq al-Hasani, The Official Principles of the History of Iraqi Ministries in the Fadeful Royal Era, (Beirut: Dar al-Rafidain, ١٩٦٤).

4. Abbas Farhan Al-Zamili, Rustam Haider and his Political Role, Master's Thesis, (University of Baghdad: Ibn Rushd College of Education, ١٩٩٧).

5.Abdul Aziz Mohsen Muhammad Al-Kaabi,The History of Iraqi Trade(1958-1972) ,doctoral thesis,(University of Baghdad: College of Education/Ibn Rushd,2013).

Fourth//Arabic and Arabized references:

1.Baqir Amin Al-Ward, Flags of Modern Iraq ١٩٦٩-١٨٩٦, (Baghdad: Al-Mina Offset Press, ١٩٧٨), vol. .١

2.Harith Youssef Ghanima, the politician and writer Youssef Ghanima, (Baghdad: Dar Al-Hurriya, ١٩٩٠).

3.Hazem Al-Mufti, Iraq between the two eras of Yassin Al-Hashemi and Bakr Sidqi, (Baghdad: Arab Nahda Library, ١٩٩٠).

4.Hamid Al-Mutaba'i, Flags of Iraq in the Twentieth Century, (Baghdad: House of Cultural Affairs, ١٩٩٥), vol. .٢

5.Sami Abdul Hafez Al-Qaisi, Yassin Al-Hashemi and his role in Iraqi politics, (Basra: Al-Hadaa Press, ١٩٧٥).

6. Souad, Raouf Sher Ali, Nuri al-Saeed and his role in Iraqi politics until ١٩٤٥, reviewed by Dr. Kamal Mazhar Ahmed, (Baghdad: Arab Nahda Library,1988).

7.Abd al-Razzaq Ahmad al-Nusayri, Nuri al-Saeed and his role in Iraqi politics until ١٩٣٢, ٢nd edition, (Baghdad: Arab Vigilance Library,1988).

8.Lutfi Jaafar Faraj, Abdul Mohsen Al-Saadoun and his role in the political history of Iraq, (Baghdad: Freedom House,1980)

9.Mir Basri, Political Figures in the Modern History of Iraq, (London: Dar Al-Hekma, ٢٠٠٥), vol. ١, .٢

10.Youssef Razzaq, Iraqi Trade in the Past and Modern - Historical and Economic Research, (Baghdad: Iraq Press,1992).

Fifth//Iraqi and Arab newspapers and magazines:

1.Al-Adl" (magazine), Al-Hilla, Issue ١, March ,1938.

2.Ahmed Saleh Hudhayah, Agricultural Laws and the Capacity of Property in the Hilla District(١٩٥٨-١٩٣٢), Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences,(University of Babylon: College of Education for Human Sciences, ٢٠١٦), No.30.

3.Ismail Nouri Al-Rubaie, Iraq and the Global Economic Crisis ١٩٣٣-١٩٢٩, "A Documentary Reading of the Reports of King Faisal I and Yassin Al-Hashemi," Union of Arab Universities of Arts, Journal, Volume Nine, Issue One, (Bahrain: Manama Private University,2012.

4.Nadia Kazem Al-Shammari, Iraqi Trade ١٩٥٨-١٩٢١, "Historical Study," Babylon Center for Human Studies, Magazine, Volume ٦, Issue ٢,2016.

Sixth // International Information Network:

1.Adnan Qahtan, The Supply Crisis in Iraq during World War II ١٩٤٥-١٩٣٩, Al-Rafidain Center for Strategic Studies, International Information Network, website https://rasammerkezi.com/estimate-position//١٠٦٨٦.